ترجمت جماعة الحوثيين تحفظها على المبادرة، التي اعلنتها السعودية لإنهاء الحرب اليمنية، بتصعيد ميداني عبر استهداف مطار أبها، بالتوازي مع ما بدا غطاء إيرانياً لرفض الطرح السعودي، في وقت تستهدف الجماعة فرض بعض شروطها لوقف إطلاق النار، وخصوصاً ما يتعلق بمطار صنعاء

تصعيد حوثي رداً على المبادرة السعودية

استهداف مطار أبها بعد قصف صنعاء... وتجاهل إيراني لطرح الرياض

يريد الحوثيون إبقاء مطار صنعاء تحت سيطرتهم (محمد حمود/Getty)

للحديث تتمة...

الجزائر... لا رفاهية ولا حريات

عنمان لحياني

منذ عامين يخرج الجزائريون، كثيرهم أو قليلهم، في حراك سلمي، لم يرفع مطلقاً شعارات الخبز والمطالب الاجتماعية، حتى في عز أزمة السيولة النقدية والحليب والبطاطا، والزيت أخيراً. يدرك الجزائريون مكمن الخلل، ويعرفهم اليقين بحكم التجارب المريرة أن الأزمة ليست مشكلة خبز، ولكنها أزمة سياسية تتعلق بنظام حكم فاسد يدير بشكل فاشل ديمقراطية مغشوشة ومنظومة من المؤسسات المعتلة يهيمن عليها العقل الأمني. منذ عقود، يرفض النظام السياسي إجراء، تقييم موضوعي للممارسات المتعددة التي قطعتها البلاد، لتحديد عوامل النضج ومكامن الخلل التي تعيق التطور، والمكاسب التي تحققت على قلتها والإخفاقات الأكبر التي مني بها ثلاثة، البلد والنظام والشعب.

خلال عقود الاستقلال الستة لم يحصل الجزائريون على مغانم كبيرة، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، تكون في مستوى الانتصار الثوري الكبير الذي حققته ثورة نوفمبر/تشرين الثاني 1954 والطموح الكبير لبناء دولة وطنية قوية وصلبة، فلا يكون هناك معنى للدولة القوية بغياب العامل الرئيس الذي قاتل لأجله الثوار، وهو الحرية. بغياب الحريات وحضر وانعدام في كل المراحل السياسية للجزائر، غاب الصوت المعارض والنقد والمكاشفة، وغاب التقييم والمحاسبة والمساءلة، وتم تطويع القانون لصالح الولاء، وهيمن حكم مجموعات الظل والمحاصصة على حساب الشرعية والمؤسسات. غابت الحريات وحضر القمع والقهر، ومعه الفساد.

كل نظام سياسي يمكن أن يعمل على أهداف رئيسة في تطوير البلد وتحقيق التنمية وتعزيز الممارسة الديمقراطية وتوفير الحريات. قد ينجح في أي من هذه الأهداف وقد يخفق في أخرى، لكن حين يكون نظاماً بمستوى النظام الذي يتوارث الحكم في الجزائر، فاشلاً في تحقيق كل الأهداف برمتها، وعاجزاً عن تحقيق أي منجز. لا تنمية ولا ديمقراطية، لا حريات ولا رفاهية، وفاشلاً في توفير الحليب والزيت والإعلام الحر والشغل والسكن والانتخابات النزيهة معاً، وفاشلاً في وضع البنى التحتية لأي إقلاع اقتصادي أو انفتاح سياسي.

فبسبب هذا الفشل المزدوج يمكن فهم لماذا تستمر الثورات السياسية للجزائريين ضد السلطة، خصوصاً في العقود الثلاثة الأخير. سيكون من الصعب على الجيل الجزائري الجديد، الاستمرار في خسارة الأمرين معاً لفترة أخرى، حريات تكفل كافة حقوق المواطنة، ورفاهية ومستوى مقبول من العيش مقارنة بثروات البلاد.

فضلاً عن الشارع اليمني الذي أصيب بخيبة أمل وهو يرى رفض الحوثيين لمبادرة بدت إيجابية أكثر من أي وقت مضى، وخصوصاً في مسألة عودة الملاحة لمطار صنعاء الدولي، وعلى الرغم من أن فتح المطار كان هدفاً رئيسياً للحوثيين، إلا أن تحفّظ الجماعة كشف بشكل واضح أنها كانت تهدف من وراء تلك المطالب لتحقيق مكاسب سياسية تجعلها تظهر كسلطة أمر واقع وتمتلك مطاراً لا سلطة عليه، وليس فتح شريان التابعة للحوثيين بأن «طيران العدوان السعودي الأميركي شن غارات (لم تحددها) على العاصمة صنعاء». وأضافت أن «إحدى الغارات استهدفت مطار صنعاء الدولي». كما ذكرت «سبأ» أمس أن «قوى العدوان واصلت خروقاتها لاتفاق وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، وشن الطيران 25 غارة على أربع محافظات خلال الـ24 ساعة الماضية».

جاء ذلك بعد تصدير الحوثيين لأكثر من موقف متحفظ على مبادرة الرياض، ومن بينها ما كتبته وكالة «سبأ» التابعة لهم من أن المبادرة «جاءت متأخرة وفي الوقت الضائع، إذ لم يعد لها معنى في ظل جملة من المتغيرات العسكرية الميدانية والسياسية الجيبية، مجمل تلك المستجدات، فرضت واقعاً عسكرياً جديداً على الأرض، بموجبه سيكون الحل السياسي الذي ستقدمه صنعاء من موقع القوة والاقتدار، وسيهيئ لأجواء تفاوضية مريحة للطرف الوطني». واعتبرت أن «المبادرة السعودية جاءت نتيجة واقع عسكري جديد فرضه الجيش اليمني واللجان الشعبية، وأصبحت الهزيمة الساحقة لقوات تحالف العدوان تلوح في الأفق، فدفعت السعودية بمبادرة لإنقاذ سمعتها وحفظ ماء وجهها».

لكن جماعة الحوثيين، وعلى الرغم من حديثها عن تفوقها الميداني، تجد نفسها في مواجهة المجتمع الدولي الذي يتحرك منذ أسابيع لإنهاء أسوأ أزمة إنسانية في العالم، رئيسي لنقل المرضى والمسافرين. وذكر القيادي الحوثي عبد الملك العجري، وهو عضو الوفد التفاوضي للجماعة، في تغريدة على «تويتر»، أن المبادرة السعودية، فضلاً عن تحديدها لوجهات المسافرة من مطار صنعاء، وضعت شروطاً إضافية مثل الحصول على جواز السفر من السلطات الشرعية في عدن، وأن تكون طيران «اليمنية» هي الناقل الوحيد وتخضع لإدارة عدن، فضلاً عن مشاركة الحكومة الشرعية في إدارة مطار صنعاء. وترى جماعة الحوثيين أن هذه الشروط قد تجعل المبادرة في حكم المغلبة، ولن تحقق لها الطموحات السياسية التي طال انتظارها، من قبيل تسيير رحلات مباشرة من صنعاء إلى طهران أو دمشق، وإصدار جوازات سفر من مناطقها لأي شخصية قيادية فيها، حتى أولئك المشمولين بالعقوبات الأميركية والأممية.

وخلافاً للتحفظات التي ساقها العجري حول المبادرة السعودية، واعتبار المتحدث باسم الجماعة محمد عبد السلام أنها لم تأت بجديد، فإن القيادي محمد علي الحوثي، وهو عضو سابق الحكم في صنعاء، رحب بعرض وقف إطلاق النار من حيث المبدأ في حال تمت الموافقة على شروطهم المقدمة للحل الشامل، لكنه أكد أن البت بهذا الموضوع سيكون في يد زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، والذي سيتحدث بعد غد الجمعة بمناسبة حلول الذكرى السادسة للحرب.

> «سبأ» التابعة للحوثيين: المبادرة متأخرة وفي الوقت الضائع
>
> يحيى سريع: العمليات مستمرة طالما استمر العدوان والحصار

وأكد مصدر مقرب من الجماعة، لـ«العربي الجديد»، أن المبادرة السعودية قوبلت بترحيب داخلي، ولم يكن هناك رفض صريح لها، ولكن هناك مطالبة بالتخلي عن بعض الشروط، وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة مطار صنعاء. وتأتي المواقف الحوثية في ظل غطاء إيراني لرفض المبادرة السعودية، إذ تجاهلت الخارجية الإيرانية، في بيان لها أمس، هذه المبادرة، لكنها أكدت في الوقت ذاته أن «وقفاً متزامناً لإطلاق النار ورفع الحصار هما السبيل لمنع استمرار الكارثة الإنسانية في اليمن، ويمهدان لإجراء الحوار». وأضافت أن «الأزمة اليمنية ليس لها حل عسكري، وإيران ترحب بأي مبادرة سلام تُبنى على إنهاء العدوان ووقف شامل لإطلاق النار وإنهاء الاحتلال ورفع الحصار الاقتصادي وإطلاق الحوارات السياسية، على أين يتم في نهاية المطاف تسليم الأمور إلى اليمنيين من دون تدخلات خارجية لرسم مستقبلهم السياسي». وتابعت «اليوم تمر ست سنوات على عدوان التحالف السعودي المستمر ضد اليمن»، متهمة التحالف بارتكاب «جريمة كبرى بحق الشعب اليمني». وأضافت «على الرغم من المزاعم الكثيرة بوقف الدعم عن العدوان، لكن بيع أنواع الأسلحة إلى التحالف العدواني والإسناد الفني لاستخدام هذه الأسلحة مستمران».

ويخالف هذا الموقف الإيراني مختلف التعليقات الدولية والإقليمية المرحبة بمبادرة الرياض. وقالت نائبة المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جالينا بورتر في إفادة صحافية، أول من أمس الاثنين، إن على جميع أطراف الصراع في اليمن «الالتزام الجاد» بوقف إطلاق النار وفورا والدخول في مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي سلطنة عمان التي يقيم فيها فريق الحوثيين المفاوض، أعلنت الخارجية ترحيبها بالمبادرة السعودية، مؤكدة في بيان استمرار «العمل مع السعودية والأمم المتحدة والأطراف اليمنية المعنية بهدف تحقيق التسوية السياسية المنشودة التي تعيد لليمن أمنه واستقراره، وبما يحفظ أمن ومصالح دول المنطقة».

الانتخابات الإسرائيلية

نتائج أولية الجمعة

برز في الانتخابات الإسرائيلية، التي أجريت أمس، ظهور الملل على الإسرائيليين من تكرار عملية الاقتراع، بالإضافة إلى الشكاوى من محاولات تزوير

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

فضل مئات الآف الإسرائيليين التوجه للمجمعات التجارية والمتنزهات، تاركين التصويت في الانتخابات إلى ساعات المساء، إذ لم تجتز نسبة التصويت حتى الرابعة عصر أمس الثلاثاء الـ30 في المائة، وهي أقل بكثير من النسبة في الانتخابات الأخيرة التي جرت في الثاني من مارس/آذار العام الماضي. ومع توجه الإسرائيليين، أمس، للاقتراع للمرة الرابعة في أقل من عامين، بدت على الكثيرين منهم حالة من الملل من تكرار عملية الاقتراع، فيما عجزت المنظومة الحزبية في ثلاث معارك انتخابية متتالية، بدأت في إبريل/نيسان 2019، عن التوصل إلى نتائج حاسمة، تؤدي إلى تشكيل حكومة مستقرة. وأبدى الرئيس الإسرائيلي رؤبين ريفلين، أمس الثلاثاء، امتعاضه عندما قام بالإدلاء بصوته، مشيراً إلى أن تكرار الانتخابات يضعف ثقة المواطن بالديمقراطية الإسرائيلية، فيما كانت المديرة العامة للجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل، أوريلي عدسي، تكرر التحذير من مخاطر تشكيك جهات مختلفة، وخاصة في اليمين المتطرف الموالي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بنزاهة اللجنة ونتائج الانتخابات، علماً أن الشرطة الإسرائيلية نشرت أكثر من 20 ألف عنصر لتأمين العملية الانتخابية.

وبالرغم من ذلك، تؤالت، كما في كل معركة انتخابية شكاوى مختلفة من الأحزاب، عن محاولات تزوير في صناديق الاقتراع، أو حذف وإخفاء البطاقات التي تحمل شارتها الانتخابية، واضطرت حركة «ميرتس» اليسارية إلى الالتماس لمحكمة العدل العليا للتدخل وتأمين مراكز الاقتراع.

ومع أن 6,5 ملايين ناخب إسرائيلي يملكون حق الاقتراع، منهم نحو 6 ملايين مقيمون دائمون في إسرائيل، إلا أن التوقعات لا تشير إلى تجاوز نسبة التصويت الـ72 في المائة، بل توقعت جهات مختلفة انخفاض النسبة العامة، خصوصاً في المدن الإسرائيلية العلمانية الكبرى، مثل تل أبيب، وأشكلون، ومديعين، المحسوبة على أحزاب اليسار والوسط، وفي صفوف المجتمع الفلسطيني في الداخل بفعل انقسام وتفكيك القائمة المشتركة للأحزاب العربية لقائمتين متنافستين، مع ما رافق ذلك من اتهامات متبادلة بالتخوين من جهة والتكفير من جهة ثانية. وبالرغم من إغلاق صناديق الاقتراع في العاشرة ليلاً، إلا أنه خلافاً للجولات الانتخابية السابقة، لا يتوقع أن يتم إعلان نتائج أولية شبه رسمية قبل الجمعة المقبل، فيما ستعلن النتائج الرسمية النهائية في 31 من الشهر الحالي. وتدور الانتخابات الرابعة في إسرائيل بالأساس على بقاء رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، الذي عبر أمس عن أمله في أن تكون جولة الاقتراع هذه «الأخيرة»، في منصبه، بالرغم من المحاكمة الجنائية له بتهم الفساد وتلقي رشى، فيما تنقسم إسرائيل عملياً إلى معسكرين أساسيين، المعسكر المؤيد لنتنياهو، والمكون من حزبه «الليكود» وأحزاب الحريديم والصهيونية الدينية الفاشية، «هتسيونوت هداتيت»، والمعسكر المناهض له والساعي إلى تغييره، لكنه معسكر غير متجانس، يتكون من أحزاب يمينية علمانية، وحزب وسط يمين، وحزبين يساريين، وقائمتين عربيتين. وتشير التوقعات إلى استمرار حال التعادل بين المعسكرين، وفق الاستطلاعات الأخيرة في إسرائيل، مع ترجيح تمكن نتنياهو، من خلال رفع نسبة التصويت في اليمين التقليدي وفي صفوف اليمين الديني، من الوصول إلى تأمين أغلبية بنيامين نتنياهو 61 عضو كنيست يؤيدون تكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة، خصوصاً في حال فشل حزب اليسار، «ميرتس»، أو حزب «كاحول لفان» باجتياز نسبة الحسم، ما سيعني خسارة المعسكر المناهض لنتنياهو لأربعة مقاعد. في المقابل، في حال تكررت النتائج السابقة في الانتخابات الأخيرة، ولعدم تجانس مواقف الأحزاب المناهضة لنتنياهو، وعدم استعداد بعضها، لا سيما حزب «تكفا حداشاه» برئاسة غدعون ساعر، وحزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت، التحالف مع أي من القائمتين العربيتين، فإن المراقبين لا يستبعدون أن تؤدي نتائج الانتخابات الرابعة، إلى جر إسرائيل لانتخابات خامسة.

وتمتاز الجولة الرابعة من الانتخابات بغياب أي ذكر للقضية الفلسطينية والصراع مع الفلسطينيين، وسط إجماع غالبية الأحزاب الإسرائيلية على تهميشها، والتركيز أساساً على القضايا الداخلية ومكافحة جائحة كورونا، وإعادة عجلة الاقتصاد وترميمه، والتغلب على ما سببته الجائحة من أضرار اقتصادية واجتماعية.

> التمست «ميرتس» من محكمة العدل التدخل وتأمين مراكز الاقتراع

شرق غرب

العالول: إسرائيل تهددنا على خلفية «الجنائية الدولية»

قال نائب رئيس حركة «فتح» محمود العالول، أمس الثلاثاء، إن إسرائيل بعثت رسائل تهديد واضحة للقيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس على خلفية المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية. وأكد العالول في تصريحات إذاعية أنه لا يمكن التخلي على الإطلاق عن المحكمة الدولية في مقاضاة إسرائيل، مبيناً أن من يريد تجنب المحكمة عليه التوقف عن ارتكاب الجرائم. (العربي الجديد)

هولندا تستوضح بشأن سحب بطاقة المالكي

أعلنت هولندا، أمس الثلاثاء، أنها طلبت توضيحاً من إسرائيل عن وضع وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي (الصورة)، بعد مصادرة بطاقة عبوره الخاصة لدى عودته من زيارة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وقالت الخارجية الهولندية إن هذا الأمر تمّ بحثه مع السفارة الإسرائيلية، مضيفة أن هولندا «كدولة مضيفة، معنية تماماً بأن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من القيام بعملها دون تدخل». (رويترز)

العراق: إلغاء اقتراع الانتخابات المبكرة في الخارج

أعلنت مفوضية الانتخابات في العراق، أمس الثلاثاء، إلغاء عملية الاقتراع في الانتخابات التشريعية المبكرة، المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، للعراقيين المقيمين في الخارج، موضحة أن أسباباً فنية ومالية وصحية دفعت لهذا القرار. وتحدث مجلس المفوضين التابع للمفوضية عن معوقات عدة، أهمها صعوبة إكمال عملية تسجيل الناخبين في الخارج واعتذار الخارجية عن إجراء عملية التسجيل والاقتراع في السفارات والقنصليات، فضلاً عما ستستغرقه عملية فتح حسابات باسم مكاتب المفوضية في الخارج. (العربي الجديد)

ابي احمد يقر بمشاركة إريتريا بمعارك تيغراي

اعترف رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد (الصورة)، أمس الثلاثاء، بوجود قوات إريترية في إقليم تيغراي شمال إثيوبيا، والذي يشهد نزاعاً عسكرياً بين قوات الحكومة و«جبهة تحرير تيغراي»، مشيراً إلى احتمال تورّطها في انتهاكات بحق المدنيين. وقال أبي أحمد أمام البرلمان إن «الشعب الإريتري والحكومة قدّما خدمة دائمة لجنودنا»، لكن «بعدما عبر الجيش الإريتري الحدود، فإن أي أضرار تسبب بها لشعبنا غير مقبولة». (فرانس برس)

ليبيا: تسليم وتسلم بين حكومة الدبيبة والثني

توجه وفد من حكومة الوحدة الوطنية الليبية، أمس الثلاثاء، إلى مدينة بنغازي، لإتمام عملية الاستلام من «الحكومة الموازية» في الشرق برئاسة عبد الله الثني. وضمّ الوفد الممثل للحكومة التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة نائبيه حسين القطراني ورمضان بوجناح وعدداً من الوزراء. وأكد القطراني انتهاء مرحلة الانقسام، مشدداً على أن حكومة الوحدة ستخدم جميع الليبيين. (العربي الجديد)

عامان على تحرير الباغوز: «داعش» يحاول العودة

نظمت «قسد» امس عرضا عسكريا في حقل العمر النفطي في دير الزور (دليك سليمان/فرانس برس)

حذرت واشنطن و«قسد»، لمناسبة مرور عامين على سقوط منطقة الباغوز، والتي كانت تعتبر آخر معاقل «داعش» في سورية، من أن التنظيم لا يزال يمثل تحدياً كبيراً، إذ إنه لا يزال يشن هجمات خاطفة

أمين العاصي

قبل عامين، سقط المعقل الأخير لتنظيم «داعش» في سورية على يد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، بدعم ناري غير مسبوق من طيران التحالف الدولي، بقيادة أميركا، حيث انتزعت هذه القوات السيطرة على بلدة الباغوز في أقصى الشرق السوري بعد معارك استمرت عدة أشهر.

وأقامت «قسد»، أمس الثلاثاء، احتفالات في منطقة شرقي نهر الفرات بمناسبة دحر تنظيم «داعش»، بعد مرور خمسة أعوام من ظهوره في سورية. وسيطرته على نحو نصف مساحتها. وقال المتحدث باسم قوات التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، العقيد وايل مارونو، في تصريحات صحافية نشرت أمس، إن الحل العسكري وحده غير كافٍ لإلحاق الهزيمة النهائية بالتنظيم. وأشار إلى «أن قسد هزمت داعش جغرافياً في شمال وشرق سورية، والدليل على ذلك أنه لا يسيطر على أية منطقة في شمال وشرق سورية»، مضيفاً «إلا أن هذا لا يعني أنه قد انتهى أمره نهائياً، لأنه يتمتع بالمرونة ولا يزال يمثل تحدياً جدياً». وأكد أن التعاون بين «قسد» والتحالف الدولي «سيستمر من أجل منع ظهور التنظيم من جديد، والحفاظ على الأمن والاستقرار في شمال وشرق سورية».

وفي حقل العمر النفطي في دير الزور، نظمت «قسد»، أمس الثلاثاء، عرضاً عسكرياً، وفق مراسلي وكالة «فرانس برس»، بحضور ممثلين عن التحالف الدولي بقيادة واشنطن. وجدّدت «قوات سورية الديمقراطية»، في بيان تلي خلال الاحتفال، التحذير من أن «القضاء على آخر رقعة جغرافية لإرهابيي داعش في شمال وشرق سورية لا يعني زواله بشكل تام». ونبّهت إلى أن المرحلة الحالية تُعدّ «الأصعب في مواجهة الإرهاب، وأصعب من مرحلة مقارعة داعش وجهاً لوجه» كما أنها «الأخطر». وقالت «لا تزال خطورة داعش تكمن في شخص الآلاف من المعتقلين، ممن تم أسرهم، إلى جانب الآلاف من أسرهم الصحافيين في مخيمي الهول وروج ممن يحملون الذهنية الداعشية المتطرفة، دون أن تشهد الساحة الدولية أي تحرك لحل هذا الملف». وأضافت «يتحتم على الدول الإقليمية والدولية تحمل مسؤولياتها في حل ملف معتقلي داعش وأسرهم العالق».

وكانت «قسد» بدأت هجومها على الجيب الأخير لـ«داعش» في الباغوز في سبتمبر/أيلول 2018، بعد أن انتزعت المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم في شرقي نهر الفرات على مدى 3 أعوام متواصلة. وحاول «داعش» الدفاع عن معقله الأخير، إلا أنه لم يستطع الصمود بسبب القوة النارية التي كانت تمتلكها «قسد»، التي كانت تتحرك تحت غطاء ناري ضخم من طيران التحالف الدولي. وكانت «قوات سورية الديمقراطية» أحصت خروج أكثر من 67 ألف شخص من جيب التنظيم منذ مطلع 2019، بينهم خمسة آلاف مسلح، تم توقيفهم. وبين الخارجين عدد كبير من أفراد عائلات مقاتلي «داعش»، ضمنهم عدد كبير من الأجانب، الذين تم نقلهم إلى مخيمات، ولا سيما مخيم الهول. وأسفر الهجوم على الباغوز، عن مقتل 750 مقاتلاً من «قسد» ونحو ضعف هذا العدد من مسلحي التنظيم، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وبعد مرور عامين من تخلص الباغوز من تنظيم «داعش»، أوضح الناشط الإعلامي أبو عمر البوكمالي، لـ«العربي الجديد»، أنه «لا يزال هناك المئات من مخلفات التنظيم، وأبرزها الألغام التي تحصد بشكل دائم أرواح مدنيين». وأضاف: هناك أماكن في الباغوز ومحيطها لم يدخل إليها أحد حتى اللحظة، بسبب الألغام، رغم الحملات التي قامت بها «قسد» مع الأهالي لنزعها. وتابع «الهاجس الأكبر لدى أهالي الباغوز هو الصدام العسكري المحتمل بين الميليشيات الإيرانية، التي تسيطر على الضفة الجنوبية من نهر الفرات، مقابل الباغوز الواقعة على الضفة الشمالية، وبين قسد». وأوضح أن «الوضع الأمني في الباغوز غير مستقر، حيث لا حركة بعد غياب الشمس، إلا للمضطرين». وأشار إلى أن بعض المنظمات تنشط في بلدة الباغوز لمساعدة الأهالي، وخاصة في الجانب الزراعي.

ولم تتكشف بعد أبعاد كل ما جرى في بلدة الباغوز، حيث لم تنجح «قوات سورية الديمقراطية» في القبض على قياديين بارزين من «داعش»، وهو ما فتح الباب في حينه لتكهنات عن صفقة أبرمت مع التنظيم لتهريب هؤلاء القادة إلى البادية السورية. وتشير مصادر مطلعة إلى أن «قسد» استخدمت قوة نارية هائلة ضد مخيم يضم عائلات مسلحين من التنظيم، وهو ما أدى إلى مقتل عدد كبير من النساء والأطفال، بينما تؤكد مصادر مقربة من «قوات سورية الديمقراطية» أن مجموعة من التنظيم اتخذت، في الأيام الأخيرة من المعارك، من النساء والأطفال دروعاً بشرية.

وقال مدير مركز «الشرق نيوز» فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، عن التحالف الدولي و«قسد» استخدما قوة نارية كثيفة في معركة الباغوز. وأضاف: استخدم الطرفان مختلف أنواع الأسلحة، ما أدى إلى تدمير شبه كامل للمنطقة ليعلنا في نهاية المعركة انتهاء التنظيم. وتابع «لكن هناك أسئلة من دون أجوبة بعد مرور عامين، منها، أين عناصر التنظيم، وقادته الذين كانوا يقودون المعارك. كما لم تشهد محاكمات علنية لأحد من التنظيم». وأعرب علاوي عن اعتقاده أن التنظيم «لم ينته»، موضحاً أنه تحول من شكل إلى شكل آخر، حيث انتقل من مشروع «الدولة» والصدام المباشر، إلى ما سمّي على لسان متزعم التنظيم أبو بكر البغدادي، قبيل مقتله، بـ«الولايات الأمنية». وتابع «زادت عمليات التنظيم في منطقتي الصراع شمال النهر حيث قوات سورية الديمقراطية، وجنوب النهر حيث قوات النظام والميليشيات الإيرانية والعراقية». وأوضح أن التنظيم «يشن هجمات سريعة، بعدد قليل من المسلحين وأسلحة خفيفة ومتوسطة، للتعامل مع الهدف والانسحاب بسرعة باستخدام دراجات نارية. هذا التكتيك في القتال أربك الميليشيات الإيرانية وقسد. هناك صعوب للتنظيم من خلال الاستهداف المتكرر للروس والإيرانيين والنظام جنوب نهر الفرات». وبيّن أنه «لم تعد هناك قيادة مركزية واضحة للتنظيم، بسبب قطع خطوط الاتصال والإمداد، بل هناك قيادات فرعية تتعامل مع الموقف حسب رؤيتها». وقال «في مناطق قسد شمال نهر الفرات يفرض التنظيم سيطرته ليلاً على عدة مناطق في ريف دير الزور الشرقي». وبيّن أن التنظيم «لا يزال يمتلك القدرة على جمع الأموال في ريف دير الشرقي، ومحاسبة كل من يتعاون مع قوات سورية الديمقراطية والتحالف الدولي»، مضيفاً «هناك خشية حقيقية من عودة التنظيم إلى الظهور بقوة مجدداً، حيث يشن حرب عصابات، مستغلاً هشاشة الوضع الأمني، سواء في شمال النهر أو جنوبه».

ويركز تنظيم «داعش» نشاطه في البادية، والتي تشكل نحو نصف مساحة سورية، حيث دأب، خلال العام الماضي وبداية الحالي على استهداف قوات النظام والميليشيات الإيرانية، فيما لا يكاد ينقطع قصف طائرات روسية لخلايا التنظيم في البادية. ويقطع «داعش» بين وقت وآخر الطرق الدولية التي تعبر البادية السورية، وخاصة الطريق الدولي الذي يربط دمشق بمحافظة دير الزور في أقصى الشرق السوري، ويمر من مدينة تدمر في قلب البادية.

مراجعة أميركية لملف سورية

ذكرت وكالة «سوشييتد برس»، أمس الثلاثاء، أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة) تقوم بمراجعة ما إذا كان ينبغي اعتبار سورية واحدة من أهم مشاكل الأمن القومي لأميركا، لكنها أشارت إلى أن مسؤولين في مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية رفضوا الإجابة عما إذا كان بايدن سيعين مبعوثاً خاصاً لسورية. وذكرت بأن بايدن، اعتبر الأسبوع الماضي الأزمة السورية مشكلة عالمية، وأن على مجلس الأمن الدولي التعاطي معها.

خاص

أجرت السعودية أخيراً اتصالات غير معلنة مع مصر والسودان، في محاولة لتلمس سبيل للوساطة في ملف سدّ النهضة مع إثيوبيا، لمنع التصعيد، فيما تتمسك القاهرة والخرطوم بضرورة الاعتماد على آلية الوساطة الرباعية الدولية، ومنع الاستفراز الإثيوبي

ترفض مصر والسودان الملء الثاني المنفرد للسدّ (دوارد سوتيراس/فرانس برس)

سدّ النهضة

اتصالات سعودية تتلمّس سبل الوساطة والحل السلمي

إثيوبيا متمسكة بـ«مسارها»

حدّد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أمس الثلاثاء، إصرار بلاده على الاستمرار في ملء سد النهضة، بما لا يضر بمصالح مصر والسودان. وقال أحمد خلال مشاركته في جلسة نيابية أن إثيوبيا «لا تريد الحبل في الظلام»، مضيفاً «سنستمر في مسار السد الخاص بنا دون أي ضرر لكلا البلدين».

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أكدت مصادر دبلوماسية مصرية إجراء اتصالات غير معلنة مع القاهرة والخرطوم خلال الأيام الماضية، في إطار مساعيها لتحريك مبادرة فردية منها بشأن قضية سدّ النهضة. ويأتي ذلك بعد اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الإثيوبي دينميكي ميكونين والسفير السعودي في أديس أبابا، سامي جميل عبد الله، يوم الخميس الماضي، والذي لم تعلن الرياض أيّ تفاصيل عنه. وأضافت المصادر لـ«العربي الجديد» أن «الموقف المصري - السوداني المشترك الذي أبلغ للسعوديين يتلخص في الإصرار على آلية الوساطة الرباعية الدولية، المشكّلة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، ورفض الملء الثاني المنفرد لسدّ النهضة قبل التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانونياً وفنياً». وذكرت المصادر أن «الاتصالات السعودية لا تتحرك من تصورات جاهزة لكيفية حلّ الأزمة، كما أنه يمكن اعتبارها منفصلة عن الجهود المبذولة في إطار التفاوض ذاته»، لكن القاهرة «طالبت بأن تركّز الرياض على توجيه هذه الوساطة لعودة إثيوبيا لمسار المفاوضات وفقاً للمقترح السوداني - المصري، ومنع الإقدام على تصرفات استفزازية جديدة، ربما تقود المنطقة بالكامل للخطر».

وأشارت المصادر إلى أن المرحلة الراهنة من الاتصالات تخلو حتى الآن من إعداد لأيّ قمة مشتركة على الأراضي السعودية بشأن سدّ النهضة، مشددة على أن عقد القمة من عدمه لم يعد أمراً بيد مصر، نظراً لعدم ترتب أي نتائج إيجابية على القمم الأخيرة التي عقدت عن بعد العام الماضي، وإخلال إثيوبيا بالتعهدات السياسية التي أعطتها سابقاً. وبالتالي، فمن وجهة النظر المصرية، بحسب المصادر، «ليس هناك ما يدعو للتفاؤل بإمكانية الحلّ أو أخذ ضمانات في اجتماع على المستوى الرئاسي، علماً بأن هذه النقطة كانت بدون اشتراط التوصل إلى اتفاق نهائي على قواعد الملء والتشغيل. وبعد النشر بساعات، نُشرت مقالات وتصريحات عدة في وسائل الإعلام المصرية تتحدث عن الحل العسكري وضرورة استخدام القوة. كذلك انتشرت على صفحات التواصل الاجتماعي المدارة من قبل الاستخبارات وحسابات الأشخاص المؤثرين المعروفين بتأييدهم للرئيس عبد الفتاح السيسي وعلاقتهم القوية بمكتب مدير جهاز الاستخبارات العامة اللواء عباس كامل، مقاطع مسجلة من لقاءات سابقة للسيسي مع قيادات الجيش، تحدث فيها مقدم الاحتفالات العسكرية، العقيد ياسر وهبة، عن الحسم العسكري للقضايا التي تعجز الدبلوماسية عن حلّها، لإرغام الخصم على التفاوض.

وكانت مصر والسودان قد التزمتا الصمت الرسمي إزاء تصريحات وزير الدولة السعودي للشؤون الأفريقية، والسفير السابق في القاهرة، أحمد عبد العزيز قطان، خلال زيارته الخرطوم الشهر الماضي، عن سعي السعودية لإنهاء ملف سدّ النهضة بالشكل الذي يضمن حقوق الأطراف الثلاثة. وكشف قطان عن لقاءات سابقة بتوجيهات من الملك سلمان بن عبد العزيز، مع السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، وحديثه عن نية عقد لقاء قمة «في الوقت المناسب» لحلّ الأزمة.

وأوضحت المصادر أن مصر سبق أن طلبت من السعودية والإمارات أداء دور ملموس في الأزمة نظراً لعلاقتهما الوثيقة بأديس أبابا، لكن كانت هناك دائماً محاولات من الجانبين لجعل الدور في إطار «تحسين أجواء التفاوض بين الأطراف المتنازعة»، وليس بهدف «تقديم حلول نهائية»، ولذلك كان البلدان أبعد من أطراف أخرى غربية وشرقية في متابعة قضية السد. وذكرت المصادر أن مصر «باتت تتفهم» منذ عامين تقريباً أن الدول الخليجية ستكون من المستفيدين الأبرز من مشروع سدّ النهضة، سواء بزيادة استثماراتها الزراعية أو في مجال الطاقة، «وبالتالي فلم تعد تراهن كثيراً على وساطات خليجية». لكن هذه المصادر رأت أن «التصريح السعودي الجديد (تصريح قطان) ربما يحمل تغييراً في المستقبل، إلا أنه غير مجدول حتى الآن»، مشددة في الوقت نفسه على «ثقة القاهرة في شخص قطان الذي كان على اطلاع واسع في القضية منذ بدايتها». وترى المصادر المصرية، رغم ذلك، أنه بناء على حقائق عدة، فإن السعودية تملك بالفعل أوراقاً يمكن بها الضغط على أديس أبابا، وكان من الممكن استخدامها مبكراً، لكن ذلك لم يحدث.

وتعدّ السعودية حالياً، وفق بيانات أديس أبابا، سادس أكبر شريك تجاري لإثيوبيا بقيمة تبادل إجمالية تصل إلى 6 مليارات دولار، وزاد بشكل كبير إصدار تصاريح العمل للعمالة الإثيوبية البسيطة، خصوصاً قبل جائحة كورونا، ما عزّز العلاقات بين البلدين. ومنذ انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية في 2005، أصبحت إثيوبيا واحدةً من أهم الدول الجاذبة للاستثمار من قبل المواطنين السعوديين.

وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول 2019، وبينما كانت مفاوضات سدّ النهضة جارية برعاية إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أعلنت الحكومة الإثيوبية حصولها على قرضين من السعودية بقيمة 140 مليون دولار، لتمويل مشروعات للبنية التحتية والطاقة، وأنه سيتم توجيه القرضين إلى إنشاء طرق ومشروعات الطاقة وإمداد المياه. وقبلها زوّد صندوق التنمية السعودي في العام 2016، 305 مستثمرين سعوديين بـ69 شركة سعودية بالتمويل لتطوير الإمكانات الإثيوبية.

> لا تتحرك الاتصالات السعودية من تصورات جاهزة للحل
>
> تركز الرياض على عدم تطور الأزمة لحلول غير دبلوماسية

سبباً في إجهاض دعوات الاجتماع التي وجهتها جنوب أفريقيا للدول الثلاث خلال الشهر الأخير لها كرئيس للاتحاد الأفريقي».

وأوضحت المصادر أن السعودية تتحفظ على الطريقة التي تتعاطى بها إثيوبيا مع الملف، شأنها شأن معظم الدول التي انخرطت في جهود الوساطة حتى الآن، لكن الرياض ركّزت أيضاً في اتصالاتها على «ضرورة عدم تطوير الأزمة إلى استخدام حلول غير دبلوماسية بالقوة». هذا الأمر تتحاشى مصر حالياً الحديث عنه بشكل رسمي، فيما تحدّثت عنه الخرطوم الأسبوع الماضي، نافية رؤيتها للحل في مواجهة عسكرية.

وكان «العربي الجديد» قد نشر في 17 مارس/ آذار الحالي معلومات عن صدور تعليمات من الاستخبارات العامة المصرية إلى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، بتصعيد الحديث عن «ضرورة الحسم بالقوة»، والإشارة الصريحة إلى «مطالبات استخدام القوة العسكرية» طالما استمرت أديس أبابا على موقفها المتشبث باستمرار العمل للملء الثاني المنفرد للسد، بدعم من دون أن يحدث أي شيء. فالرئيس لا يزال يراهن على أن تستجيب الأطراف السياسية الأخرى لشروطه، وفي مقدمتها استقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي. في المقابل، أعرب الأخير عن يقينه بأن الطبقة السياسية ومؤسسات الدولة سوف تتعاون مع بعضها، للانكباب على خدمة التونسيين، موجهاً دعوة غير مباشرة إلى رئيس الدولة بقوله «يزيدنا (يكفينا) ما عطّلنا بعضنا، وانخرطنا في التعطيل. حتى مؤسسات الدولة انخرطت في مسار التعطيل هذا». أما رئيس البرلمان، ورئيس حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، فقد حمّل قيس سعيّد مسؤولية التعطيل الذي تعاني منه الحكومة، نافياً بشكل قطعي أن تكون للبرلمان أيّ مسؤولية في ذلك.

هكذا، يستمر حوار الصمّ بين الرؤساء الثلاثة، على الرغم من الزيارة التي أجراها الأسبوع الماضي إلى تونس نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فريد بلحاج، والذي التقى خلالها أهم المسؤولين التونسيين. وكان بلحاج واضحاً وصريحاً وبعيداً عن أسلوب المجاملات خلال لقاءاته. فعندما أعرب له رئيس البرلمان عن خشيته من أن تكون تونس «تقترب تدريجياً من حافة الهاوية»، ردّ عليه المسؤول في البنك الدولي بالقول: «أسف سيدي الرئيس، إنها في الهاوية، وليست على الحافة». هذه التصريحات للبلحاج عبّرت عن قلق عميق تجاه مستقبل تونس في حال عدم الإسراع باتخاذ إجراءات عاجلة للخروج من المأزق الراهن. وإذ أعرب أيضاً عن استعداد البنك الدولي لتقديم المساعدة والعون إلى تونس، إلا أنه أكد في المقابل أن المسؤولية الأساسية تبقى ملقاةً على عاتق مختلف الأطراف الفاعلة في المشهد الراهن. وحذّر بلحاج من احتمال حصول انهيار اقتصادي كبير، في حال استمرت الحكومات التونسية المتعاقبة في تأجيل القيام بالإصلاحات الضرورية.

ويتواصل هذا الجمود السياسي، ومعه أزمة الثقة بين جميع الأطراف، في ظلّ تسريبات خطيرة أحدثت زلزالاً عنيفاً داخل الأوساط السياسية في تونس، فما كشفه النائب راشد الخياري من تسجيلات بصوت زميله محمد عمار، رئيس كتلة «التيار الديمقراطي» في البرلمان، تضمن معطيات شديدة الخطورة. فعلى الرغم من رفض الكثيرين للأسلوب الذي اعتمده الخياري للحصول على تلك المعلومات، وذلك من زاوية أخلاقية، إلا أن المعطيات التي وردت في التسجيل خطيرة.

> تعتزم عبير موسي مواصلة تنفيذ خطتها لتعطيل البرلمان

حذّر البنك الدولي من تأجيل الإصلاحات (فتحي بلعيد/فرانس برس)

فالرجل تحدث عن وقائع من شأنها أن تورط أطرافاً سياسية، من بينها رئاسة الجمهورية، ضالعة في التخطيط لتصفية حسابات ضدّ رئيس «قلب تونس» نبيل القروي، وتستهدف أيضاً «النهضة» و«ائتلاف الكرامة».

هذه التسجيلات وما يدور حولها من جدل، تبرز المستوى الذي وصل إليه الصراع السياسي في البلاد. وفي هذا السياق، تحاول رئيسة «الحزب الدستوري الحرّ» عبير موسي توظيف هذا المناخ لصالح حزبها، حيث اعتبرت في اجتماع شعبي في صفاقس، الأحد الماضي، أن الحلّ يكمن في حلّ البرلمان وإسقاط حكومة المشيشي ورحيل «النهضة». وقالت موسي إن الشعب التونسي سيعرف الديمقراطية الحقيقية عندما يتولى حزبها السلطة. من جهته، استخدم الغنوشي للمرة الأولى القانون الداخلي للمجلس ضد موسي، وذلك بمنعها من حضور الجلسة الأخيرة لمكتب البرلمان. لكن رئيسة «الدستوري الحرّ» تعتزم مواصلة تنفيذ خطتها التي تهدف إلى تعطيل البرلمان وإيقاف المسار الانتقالي في تونس.

ومن الصدف الغريبة أن يقوم أنصار رئيس الجمهورية السبت الماضي، بتنظيم تجمع في قلب العاصمة، رفعوا خلاله شعارات شبيهة بما دعا إليه أيضاً أنصار موسي. فكان رد الغنوشي بأن الدعوة إلى حلّ البرلمان «هي بمثابة دعوة للديكتاتورية»، مشدداً على أنه «لا سبيل» لذلك.

تقرير

تونس: صاروخ في السماء وأزمة على الأرض

اطلقت تونس قمرها الصناعي إلى الفضاء، فيما يتواصل على الارض انحدار المستوى السياسي، وسط تحذيرات من انهيار اقتصادي كبير

صلاح الدين الجورشي

مرّت الذكرى الـ65 لاستقلال تونس (20 مارس/آذار الحالي) من دون احتفال رسمي، ما زاد من الغموض والحيرة اللذين يلفّان البلاد منذ فترة طويلة. ولولا «تحدي 1»، وهو أول قمر صناعي تونسي، واطلقته أول من أمس الإثنين شركة «تلنات» المتخصصة في صناعة البرمجيات والأنظمة الإلكترونية من محطة «بايكونور» الفضائية في كازاخستان على متن صاروخ «سويوز 2»، لضاعت نهائياً هذه المناسبة الوطنية التي تأسست بموجبها دولة الاستقلال. فقد أشعر إنجاز «تحدي 1»، الشباب التونسي بأن المستحيل يُمكن تجاوزه، إذا ما توفرت الإرادة وروح المغامرة. وكانت راجت أخبار خلال الأيام الأخيرة الماضية أفادت بأن الرئيس التونسي قيس سعيّد ينهيا لإلقاء خطاب سيُعلن فيه عن إعادة إطلاق الحوار الوطني المنتظر، لكن مناسبة 20 مارس

الحدث

صعّدت الصين أمس لهجتها بعد العقوبات الغربية التي استهدفت مسؤولين فيها بسبب وضع أقلية الإيغور، وانضمت إليها روسيا، في الوقت الذي واصلت فيه أوروبا الاحتجاج على سلوك الصين وإجراءاتها

التوتر الصيني الأوروبي

المعركة الدبلوماسية تستعر... وتقارب بين موسكو وبكين

تفاقمت المعركة الدبلوماسية الصينية الأوروبية، أمس الثلاثاء، والتي كان قد فجّرها قرار الاتحاد الأوروبي، بفرض عقوبات على مسؤولين صينيين أول من أمس الإثنين، بسبب الانتهاكات الصينية بحق أقلية الإيغور في منطقة شينجيانغ، أقصى غرب البلاد. وبعدما ردت بكين بالمثل، فارضة عقوبات على مسؤولين أوروبيين، واصلت أمس انتقاداتها وإجراءاتها ضد القرار الأوروبي، عبر سلسلة مواقف، من استدعاء سفير الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى التنديد بـ«أكاذيب» و«معلومات خاطئة» تتعرض لها، بينما كانت دول أوروبية بدورها تستدعي سفراء الصين لديها. وانعكست العقوبات الغربية على الصين «تقوية في العلاقات» بين بكين وموسكو، بحسب ما أشارت إليه تصريحات وزيري خارجية الصين وانغ يي، وروسيا سيرغي لافروف، اللذين أظهرا خلال اجتماع أمس وحدة في المواقف، بوجه أوروبا والولايات المتحدة.

وبحسب دراسات لمعاهد أميركية وأسترالية، فإن نحو مليون شخص على الأقل من الإيغور وضعوا في مخيمات في منطقة شينجيانغ الصينية وبعضهم فرض عليه «العمل القسري» و«عمليات تعقيم». ورداً على ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي أول من أمس الإثنين عقوبات على أربعة قادة صينيين سابقين أو حاليين في شينجيانغ وهم شين مينغو، مدير مكتب الأمن العام في الإقليم، ووانغ جانشينغ، نائب سكرتير لجنة الحزب الشيوعي الصيني في منطقة شينجيانغ وسكرتير الحزب في هيئة البناء والإنتاج في الإقليم، ووانغ مينغشان، وهو أيضاً مسؤول بارز في الحزب في الإقليم، بالإضافة إلى الرئيس السابق للإقليم زو هيلين. وقامت كندا وبريطانيا بالمثل. أما الولايات المتحدة التي تفرض أساساً عقوبات على اثنين من هؤلاء المسؤولين منذ 2020، فقد أضافت الاثنين الآخرين إلى لائحتها وهما شين مينغو ووانغ جانشينغ. وردت الصين عبر فرض عقوبات على عشر شخصيات أوروبية، بينها خمسة نواب في البرلمان الأوروبي كلهم بتهمة «نشر أكاذيب». واستهدفت بكين أيضاً أربع مؤسسات أوروبية.

وأعلنت بكين أمس الثلاثاء أنها استدعت «بلا» سفير الاتحاد الأوروبي لدى الصين نيكولا تشابويس من أجل «التنديد بأشد العبارات» بالعقوبات الأوروبية التي «تستند إلى أكاذيب ومعلومات خاطئة». وقال له نائب وزير الخارجية، تشين غانغ، إن «الاتحاد الأوروبي غير مؤهل لإعطاء درس للصين في مجال حقوق الإنسان». وأضاف أنّ «الصين تحث الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بفداحة خطاه وتصحيحه وإنهاء المواجهة حتى لا يتسبب في مزيد من الضرر للعلاقات الصينية الأوروبية».

كذلك، صعد وزير الخارجية وانغ يي موقفه أمس خلال لقاء في الصين عقده مع نظيره الروسي سيرغي لافروف. وقال وانغ «في الأيام الماضية، تحدثت أقلية من القوى الغربية للتشهير بالصين وانتقادها». وأضاف «لكنها يجب أن تعرف هذا الأمر: لقد ولت الحقبة التي كان بإمكانهم فيها اختلاق قصص أو فبركة كذبة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للصين».

وأظهر وانغ ولافروف وحدة في المواقف خلال اجتماعهما أمس بمدينة قويلين الصينية. ورفض الوزيران ما أطلقا عليه «قنصاً خارجياً» على نظاميهما السياسي. وخلال اجتماعهما الأولي في مدينة ناننينغ جنوبي الصين مساء الإثنين، اتهم وانغ ولافروف الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون الدول الأخرى. وواصل الوزيران ترديد خطابهما الموحد في مؤتمر صحافي أمس، إذ انتقد وانغ العقوبات المنسقة التي فرضها الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة ضد مسؤولين صينيين. وقال: «يجب على الصين وروسيا أن تتحدا لمعارضة جميع أشكال العقوبات أحادية الجانب. لن يتبنى المجتمع الدولي هذه الإجراءات».

واستغل لافروف الفرصة بدوره للتنديد بالعقوبات الغربية على بلاده، فانتقد الاتحاد الأوروبي، قائلاً إنه «دمر البنية التحتية للعلاقات الثنائية، وهو ما كان سبباً في تطور أسرع للعلاقات الروسية الصينية». وأوضح لافروف أن روسيا ستكون «مستعدة لإجراء اتصالات لإنماء التعاون مع الاتحاد الأوروبي عندما ترى بروكسل ضرورة لإزالة الخلل في العلاقات الثنائية. وحتى الآن ليست هناك تغييرات لدينا على الجبهة الغربية، وفي الشرق، لدينا من وجهة نظري، أجندة مكثفة جداً تزداد ثراء عاماً بعد عام». كذلك اتهم لافروف الولايات المتحدة بالتأثير على سياسات الدول الأخرى.

> بلجيكا وفرنسا والمانيا تستدعي سفراء الصين لديها
>
> لافروف: أوروبا تساهم في تطور سريع لعلاقات روسيا والصين

في المعسكر الغربي، كانت أوروبا تواصل احتجاجها على تصرفات بكين وإجراءاتها. وفي السياق، استدعت وزيرة الخارجية البلجيكية صوفي ويلمز، أمس، إلى مكتبها، السفير الصيني في بلجيكا ساو تجونغينغ، غداة قرار بكين بفرض عقوبات على عشر شخصيات أوروبية، بينها نائب بلجيكي يُدعى ساموييل كوغولاتي، كما أفاد مصدر حكومي لوكالة «فرانس برس». وكان كوغولاتي قدّم الشهر الماضي اقتراح قانون للبرلمان البلجيكي لاعتبار ما تمارسه بكين حيال الإيغور «جريمة إبادة جماعية». كذلك، استدعت وزارة الخارجية الفرنسية أمس السفير الصيني المعتمد لديها في باريس، لو شاي، وتم إبلاغه بسلسلة «مآخذ» عقب تصريحات ضد باحث وبرلمانيين فرنسيين. وذكرت الخارجية أنه «بناء على طلب وزير الخارجية جان إيف لودريان، استدعينا هذا الصباح (صباح أمس) السفير لو شاي لإبلاغه بجميع مآخذنا عليه». وتوالت تصريحات السفارة في الأيام الأخيرة ضد أنطوان بوندان، الخبير في مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية إذ نعتته بأنه «بلطجي صغير» و«ضبع مجنون» و«زمر عقائدي» وانتقدت مواقفه «المناهضة للصين». كذلك أعلن السفير لو شاي أنه «يعارض بشدة» نية البرلمانيين الفرنسيين زيارة تايوان. وأبلغ مدير قسم آسيا في الخارجية الفرنسية، برتراند لورتولاري، السفير الصيني، أن «أساليب السفارة ونبرة اتصالاتها العلنية غير مقبولة إطلاقاً وتتخطى جميع الحدود المسموحة للسفارة، أينما وجدت». كذلك استدعى وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية ميغيل بيرغر، أمس السفير الصيني في برلين وين كين، «لإجراء محادثات طارئة» غداة قرار بكين فرض عقوبات على أوروبيين، كما أفاد مصدر وزاري وكالة فرانس برس. واعتبر وزير الدولة أمام السفير أن هذه العقوبات «تلقي بثقلها بدون فائدة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين»، وطلب باسم حكومته أن يتم إلغاء هذا القرار «على الفور». وكانت أستراليا ونيوزيلندا قد رحبتا، أمس الثلاثاء، بفرض عقوبات على المسؤولين الصينيين.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

شرق غرب

جيش ميانمار يدافع عن حملته الأمنية

دافع الجيش في ميانمار، أمس الثلاثاء، عن حملته الأمنية المتواصلة منذ أسابيع والتي أودت بحياة نحو 260 متظاهراً مؤيداً للديمقراطية ورافضاً للانقلاب.

وقال الناطق باسم المجموعة العسكرية، الجنرال زاو مين تون، في مؤتمر صحافي أمس، إنّ 164 شخصاً قتلوا في الاحتجاجات بينما يفيد مرصد محلي بمقتل 260. وتابع مدافعاً عن حملة الجيش الأمنية زاعماً أن «قوات الأمن تتعامل مع متمردين يحملون الأسلحة، وعلينا تنفيذ حملة أمنية ضد الفوضى».

(فرانس برس)

مقتل 3 عسكريين روس

قتل ثلاثة جنود روس أمس الثلاثاء، عندما قذف بالخطأ مقعدهم لدى إقلاع طائرة قاذفة من طراز «توبوليف-22 أم3» قرب مدينة كالوغا جنوب غربي موسكو، وفق ما قالته وزارة الدفاع الروسية. وأوضحت الوزارة أن لجنة القوات الجوية الفضائية الروسية ستتولى التحقيق في الحادثة. ونقلت وكالة «تاس» للأنباء عن مصدر عسكري قوله إنّ جندياً رابعاً نجا ونقل إلى المستشفى.

(العربي الجديد)

الأردن: محاولات لاختراق مقاومة التطبيع

دان ناشطون أردنيون ومناهضون للتطبيع، أمس الثلاثاء، مشاركة سيدات أردنيات في مشروع مع أخريات إسرائيليات، مطالبين الهيئات والاتحادات النسوية الوطنية بإيلاء التوعية بمخاطر التطبيع الاهتمام. وكان حساب «إسرائيل بالعربية» التابع لوزارة خارجية الاحتلال، قد نشر، على تويتر، أول من أمس الإثنين، تغريدات عن إطلاق مشروع تحت اسم «يسلمو إيديك» بين سيدات أردنيات وممثلات عن دولة الاحتلال.

(العربي الجديد)

قضية

حققت إيطاليا رغبة فرنسا في انخراطها بمهمة «تاكوبا» التي تقودها باريس بمنطقة الساحل الافريقي، حيث تواجه حرب عصابات أنهكتها. ويرى مراقبون أن الانخراط الأوروبي في مهمات بدول الساحل يرتبط بالمصالح حصراً

الانخراط الإيطالي في الساحل الأفريقي

تخفيف عن كاهل فرنسا وبحث عن توسيع الدور

ناصر السهلي

أكد وزير الدفاع الإيطالي، لورينزو جويريني، خلال الأيام الماضية، الأخبار التي بقيت متداولة طيلة الأسابيع الأخيرة، من دون تأكيدات: «نعم سننخرط عسكرياً أكثر في مهمة «تاكوبا» في منطقة الساحل الأفريقي». و«تاكوبا» هي الاسم الرسمي لقوة أو «بعثة دولية» تشكلت العام الماضي بقيادة فرنسا، وتتألف من قوات خاصة أوروبية، بهدف «تدريب القوات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو»، وفق ما أعلن. ويؤيد الاتحاد الأوروبي، الانخراط الفرنسي والإيطالي الجديد في أفريقيا، والذي لا يشمل فقط دول الساحل الخمس (موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي وتشاد والنيجر) التي تنشط فيها القوات الخاصة الفرنسية والأوروبية، بل يمتد الدعم إلى النشاط في ليبيا، وفق ما نقلت صحيفة «فورميشي» الإيطالية في 19 مارس/آذار الحالي عن مسؤول السياسات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل. فقد اعتبر أنّ الانخراط العسكري الأوروبي المتزايد في «دول الساحل» بمثابة دفاع عن مصالح القارة، مرحباً بالانضمام الإيطالي إلى القوة، بحجة تعزيز منع الهجرة، من بين قضايا أخرى.

وكان وزير الدفاع الإيطالي، أعلن، عند تشكيل رئيس الوزراء الجديد ماريو دراغي، حكومة جديدة، أنّ روما تتجه نحو انخراط عسكري أكثر في مالي على وجه الخصوص. ونقلت عنه صحيفة «لا ريبوبليكا» الإيطالية، في 18 مارس الحالي، تأكيده أنّ انخراط العسكريين الإيطاليين المقدرين بعدة مئات، إلى جانب آليات عسكرية، يستهدف «الدفاع عن أوروبا». وجحة الدفاع تلك، يستخدمها الإيليزيه لتبرير العمليات العسكرية في منطقة الساحل الغربي لأفريقيا. وتحدثت وكالة الأنباء الإيطالية «آكي»، في اليوم التالي (19 مارس)، عن وصول طلائع القوات الإيطالية إلى تلك المنطقة، في الأسبوع الثاني من الشهر الحالي. ويدعم نشر تلك القوات معسكرا بمين الوسط واليمين المتشدد في روما، ولا تلقى سوى معارضة اليسار ومنظمات حقوقية إيطالية ترفض العودة إلى انخراط البلد (وهو الذي شارك بقوة عسكرية في 2013 في منطقة الساحل) في صراع يتوسّع في مالي ومناطق الجوار. ويبدو واضحاً في معظم الصحافة الإيطالية، أنّ الأمر يدور حول «إنهاك القوات الفرنسية في الساحل، ما يتطلب عوناً أوروبياً». وفي الواقع، إذا كانت القوة الفرنسية هي البارزة في مالي والنيجر، فإنّ المنطقة ومنذ سنوات، تشهد تواجداً لقوات أوروبية أخرى، بما فيها قوة عسكرية دنماركية دائمة، على الرغم من البعد الجغرافي الإسكندنافي عن منطقة غرب أفريقيا. وبقي الغموض يكتنف مهام «البعثة الدولية»، على الرغم من كشف بعض الصحف الإيطالية عن أنّ المسألة لا تتعلق فقط بالمعلن عنه بشأن «محاربة الجماعات المتطرفة لحماية المصالح الاستراتيجية للقارة الأوروبية».

وتؤكد وزارة الدفاع في روما أنّ تعزيز التواجد العسكري القتالي، إلى جانب القوات الفرنسية ووحدات أوروبية أخرى، بما يعكس التزاماً عسكرياً لتحمل مسؤولية مشتركة من أجل أمن أوروبا، من ليبيا إلى القرن الأفريقي وصولاً إلى خليج غينيا. وفي المقابل، يرى مراقبون وكتاب في روما، أنّ تعزيز التواجد الأوروبي في غرب أفريقيا غير منفصل عن الفراغ الذي سيخلفه الإعلان الأميركي، في يناير/كانون الثاني الماضي، بعد تنصيب الرئيس جو بايدن، عن الرغبة بتقليص، وربما إنهاء التواجد العسكري الأميركي في الساحل. وتحدثت وسائل إعلام إيطالية محلية أخيراً، عن اجتماع حصل قبل شهرين، سعت إليه باريس، وضم دول الساحل الخمس، على ضوء تقارير أميركية عن إعادة نشر الولايات المتحدة قواتها، وتعزيز تواجدها في المحيط الهادئ. وبعيد اجتماع لحلف شمال الأطلسي عقد في بروكسل منتصف يناير الماضي، طلب الإليزيه بصفة مستعجلة، مع دول أوروبية، على رأسها روما، تعزيز بعثة «تاكوبا» وفق ما أكدت صحيفة «إل فوغليو» الإيطالية في 6 فبراير/شباط الماضي. ولم يتأخر ساسة روما بالإعلان خلال الأسبوع الماضي عن بدء إرسال طلائع القوات الإيطالية.

وفي تحليل بعض وسائل الإعلام الإيطالية، يبدو أنّ الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي اجتمع بقادة دول الساحل الخمس عبر الفيديو في فبراير الماضي، يخشى أن يتم الطعن بشرعية تواجد جيش بلاده في هذه المنطقة من أفريقيا، وخصوصاً أن عملياته مستمرة منذ 2014 بحجة «محاربة الإرهاب»، وذلك بعد أن فشل بإقناع الأميركيين بالحفاظ على تواجدهم العسكري هناك. وعلى خلفية توجه الولايات المتحدة نحو التركيز أكثر على التحديات الروسية والصينية، لا يبدو أنّ واشنطن ستتخلى بالمطلق عن انتشار قواتها الخاصة المقدرة بنحو 7 آلاف، تحت حجة «تقديم تدريب واستشارات وتعاون» في حوالي 40 بلداً أفريقياً، بينما تتراجع حماستها في المقابل للانخراط في عمليات قتالية تخوضها باريس، وإن وعدت باستمرار المساعدة اللوجستية في عمليات قوة «برخان» الفرنسية في مالي.

ومنذ الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، كانت وزارة الدفاع الأميركية، بحسب ما صرح به الوزير حينها، مارك إسبر، تعتزم تقليص التواجد العسكري الأميركي في النيجر، أو كتم قاعدة طائرات بدون طيار في أغادير بشمال النيجر، من دون أن يعني ذلك التخلي الكلي عن تلك القاعدة، التي كلفت مئات ملايين الدولارات، وآمنت لواشنطن حلفائها الغربيين منصة مراقبة هائلة فوق منطقة الساحل.

انخراط أوسع

خلال الأيام المقبلة إذاً، سيصل المزيد من القوات الإيطالية للمشاركة إلى جانب الفرنسيين في عملية «تاكوبا» التي يقودها عسكرياً باريس، تحت عنوان مساعدة جيوش مالي والنيجر وبوركينا فاسو، ولمواجهة «المقاتلين المتطرفين بقيادة تنظيمي القاعدة وداعش»، على ما تصف «إل فوغليو»، بحسب اتفاق توصل إليه ماكرون مع رئيس الوزراء الإيطالي السابق، جوزيبي كونتي، في فبراير الماضي، قبل أن يصبح دراغي رئيساً جديداً للوزراء في روما، والذي يبدو ماضياً في تحقيق انخراط بلاده بشكل نشط في العمليات العسكرية في المنطقة.

وتواجه القوة الفرنسية، المدعومة من وحدات أوروبية أخرى، حرب عصابات صعبة، والتواجد الإيطالي الذي يجري تعزيزه هذه الأيام، كان متمركزاً منذ 7 سنوات في وحدة صغيرة في النيجر، أوكلت إليها (منذ 2013) مهمة السيطرة على تدفق المهاجرين باتجاه سواحل المتوسط الجنوبية، ومنها إلى الجزر الإيطالية. وعلى ما يبدو، فإنّ اتساع رقعة الرمال التي تغوص فيها الوحدات العسكرية الفرنسية، بما فيها على الأراضي الليبية خلال الأعوام الماضية، باتت تقلق باريس التي وجّهت ما يشبه النداء للحلفاء الأوروبيين للتخفيف عنها في الساحل.

وتواجه القوات الفرنسية حرب عصابات صعبة (جيشيك كا ثاني/ فرانس برس)

جويريني: انخراط الجيش الإيطالي يستهدف الدفاع عن أوروبا

تعزيز الوجود الأوروبي مرتبط بالفراغ الذي قد تخلفه أميركا

ووفقاً لوثائق متداولة في مجلس الشيوخ الإيطالي، فإنّ الطلب الفرنسي بالانضمام الإيطالي النشط يعود إلى صيف العام الماضي، على الرغم من المطبات الدبلوماسية والتلاسن الذي لم يتوقف بين أقطاب اليمين المتشدد في روما وباريس، على خلفية سياسات الهجرة ومشاريع سكك حديدية حدودية. وقد وجه وزير الخارجية، لويجي دي مايو، من حركة «5 نجوم»، انتقادات لاذعة لماكرون في مناسبات عدة. ووفقاً لتلك الوثائق التي تناولتها الصحف الإيطالية في أعقاب تصريحات وزير الدفاع لورينزو جويريني، عن مشاركة بلده مع باريس في الساحل، فإنّ الأيام المقبلة ستشهد إرسال مئات من الجنود، وبالأخص من الوحدات الخاصة في مكافحة الإرهاب، وعشرات المركبات العسكرية وثماني طائرات، وكلها قابلة للزيادة مستقبلاً، مع تخصيص 15 مليون يورو للمهمة. ولا تقتصر عمليات «تاكوبا» على التدريب، كما هو معلن، بل المشاركة بنشاط في العمليات العسكرية، التي تتجاوز الحدود المالية التي تنتشر فيها أكثرية القوة الفرنسية. ومنذ نهاية 2020، تزايد عدد القوات الفرنسية التي سقطت في تلك العمليات، إذ سجل شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي وحده، مقتل 5 من جنود وضباط القوة الفرنسية في كمائن نصبت لهم في سياق حرب عصابات متوسعة.

ويرى بعض المراقبين للشأن الأفريقي في روما، أنّ العمليات الأوروبية لا تتعلّق فقط بتدريب القوات المحلية، وخصوصاً في مالي التي تشهد عدم استقرار سياسي، وانقلابات متوالية، بل بمصالح في دول الصحراء الكبرى والساحل الغربي الأفريقي. فلعقود، ظلّت تلك المناطق محطّ أنظار القوى الاستعمارية الفرنسية القديمة، وخصوصاً لغناها باليورانيوم والمواد الأساسية الخام الأخرى، وذلك بحسب ما أشار إليه الباحث لورينزو فيتا في تقرير نشره الموقع المتخصص بالشؤون الإيطالية «إيطاليا... إنسايد أوفر» في 7 فبراير الماضي. واعتبر فيتا أنّ ماكرون يواجه مصاعب كثيرة بعد فشله بجلب الأميركيين العام الماضي لمشاركته تلك المصالح، فيما ردت بريطانيا بدعم قواته المنهكة في عملية «برخان»، ببضع وحدات عسكرية صغيرة وطائرات هليكوبتر، قبل أن يوسع نداءه من خلال وزيرة الدفاع الفرنسية، فلورنس بارلي، إلى بقية الحلفاء الأوروبيين، بمن فيهم روما.

وبدأت باريس فعلياً تشكو من مصاعب مواجهاتها، في حرب عصابات تقودها جماعات متطرفة لطردها من مالي وبقية دول الجوار. وترى تقارير إيطالية مختلفة، ومنها تحليل نشرته وكالة «آكي» للأنباء، أخيراً، أنّ «مناخاً من الحرب الباردة بين روسيا وأميركا يلوح في الأفق، وهذه المنطقة الأفريقية تتحول إلى جزء من ذلك المناخ».

«تاكوبا»...

ومنذ الإعلان عن عملية «تاكوبا» في 13 يناير/كانون الثاني 2020، بحضور رؤساء تشاد وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر، تسارعت الخطوات الفرنسية لإنشاء فرقة خاصة من القوات الأوروبية تحت «تفويض عملياتي لتدريب قوات الساحل على محاربة الجماعات الإرهابية ومساعدتها في القتال». وبعد نحو شهرين من ذلك الإعلان، انضمت 11 دولة أوروبية رسمياً إلى «تاكوبا»، وهي بلجيكا وجمهورية التشيك والدنمارك وإستونيا وفرنسا وألمانيا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة. وتتفاوت مشاركة تلك الدول العسكرية في المهمة، في حين تبرز المشاركة والحماسة الدنماركية أكثر من غيرها، خصوصاً مع ربط ساسة كوبنهاغن مشاركتهم بسياسات داخلية، تتعلّق بتصفير الهجرة واللجوء إلى القارة الأوروبية. كما تتباين مشاركة هذه الدول، من حيث الأعداد والقوة النيرانية. وتخصص بعضها مئات ملايين اليوروهات في عملياتها العسكرية تلك، وتدفع بطائرات مروحية، كما تفعل استوكهولم من خلال الزج بمروحيات «بلاك هوك» لدعم المشاة الفرنسيين في عملية «برخان». والجدير بالذكر أنّ القوات الفرنسية تتحمل النصيب الأكبر من عدد قتلى وإصابات القوات الأوروبية المشاركة في العمليات.

وفي سياق متصل، قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، يوم الجمعة الماضي: «نقوم بتعزيز قوات الأمن في الساحل الذين يكافحون ضد الإرهابيين ويلاحقون مرتكبي الجرائم المنظمة»، مضيفاً: «لقد أظهرت الهجمات التي وقعت في النيجر ومالي الأسبوع الماضي، مرة أخرى مدى ضرورة التزامنا». وتابع أنه «من أجل جعل هذه المهمة أكثر فاعلية، فإننا نعتمد اليوم خريطة طريق تحالف دول الساحل، والتي تحدد أهدافاً والتزامات واضحة».

وبانضمام إيطاليا أخيراً إلى العملية العسكرية «تاكوبا»، بقيادة فرنسية، يصبح واضحاً أنّ الدول الأوروبية تسابق الزمن لترسيخ قدم لها في مستعمرات أفريقية سابقة، وخصوصاً مع اتساع النفوذ الصيني في القارة السمراء، وبوادر توترات أميركية روسية تلوح في الأفق، ويشبهها البعض بـ«بداية حرب باردة جديدة».

203 قتلى في النيجر

شهدت قرى بغرب النيجر قرب الحدود مع مالي في غضون ستة أيام هجمات شنها مسلحون يشتبه بأنهم متشددون وراح ضحيتها أكثر من 200 قتيل. وأعلنت الحكومة النيجرية مساء الاثنين أن الهجمات ضد قرى في منطقة تاهوا، يوم الأحد أسفرت عن مقتل 137 شخصاً، لترتفع بذلك حصيلة قتلى الهجمات في هذه المنطقة في ستة أيام إلى 203. وقال المتحدث باسم الحكومة، زكريا عبد الرحمن، إن «العصابات المسلحة اجتازت مرحلة جديدة من الرعب والهمجية».

بلينكن في أوروبا: إعادة إحياء الشراكة الأطلسية

يسعى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بروكسل لإعادة ربط جسور الثقة مع الدول الأوروبية و«الناتو»، وسط تراكم الملفات الشائكة التي تحتاج إلى تعاون

ستولتنبرغ، في 27 يناير/كانون الثاني الماضي، لكن الدول الأوروبية لا تزال متوجسة من الانكفاء الأميركي، والتفرد في القرارات الذي كان سائداً في عهد ترامب. هذا التوجس بدا أيضاً مبرراً، مع عدم دعوة واشنطن الشركاء الأوروبيين أو محاولة إشراكهم في رؤيتها للحل الأفغاني، والذي ستجري حوله مباحثات في تركيا في شهر أبريل/نيسان المقبل، وهو ما سيحاول بلينكن على الأرجح رأبه خلال الزيارة.

وتعهد وزير الخارجية الأميركي، أمس الثلاثاء، بإعادة بناء وإحياء التحالف الأطلسي، ومشاركة أي خطط أميركية حول انسحاب محتمل من أفغانستان، خلال أول زيارة له إلى القارة العجوز. وقال بلينكن في كلمة له، إن «هذا التحالف شكّل لحظة محورية لمواجهة التهديدات حول العالم، بالإضافة إلى التغير المناخي». وأضاف أمام عدد من الصحافيين بعد لقائه ستولتنبرغ: «لقد جئت إلى هنا لأعرب عن التزام الولايات المتحدة الثابت لحلف شمال الأطلسي»، مضيفاً أن بلاده «تريد إعادة بناء تحالفاتها، أولاً وقبل أي شيء مع حلفائها في الناتو، تريد إعادة تنشيط هذه الشراكة»، وذلك بعد 4 سنوات من التوتر في عهد ترامب. ولدى سؤاله عن أي انسحاب محتمل لبلاده من أفغانستان، وما إذا كان سيتم وفق أجندة الاتفاق الذي أبرمه ترامب مع حركة طالبان العام الماضي، أي في الأول من مايو/أيار المقبل، أوضح بلينكن أن مراجعة أميركية للخيارات في هذا الشأن لا تزال جارية، مؤكداً أنه سيصغي إلى ويستشير نظراءه الأوروبيين خلال الزيارة. وقال: «لقد ذهبنا (إلى أفغانستان) معاً، وتأقلمنا معاً، وعندما يصبح الوقت مناسباً، سنغادر معاً».

وفي ما يرتبط بالملف الروسي، وجّه بلينكن تحذيراً قوياً لألمانيا، بشأن خط «سيل الشمال 2» لإمدادات الغاز من روسيا، معتبراً أن هذا الخط «يتعارض مع مصالح الاتحاد الأوروبي ويقلل من قوة أوكرانيا». وأضاف أن «الرئيس بايدن كان واضحاً جداً. هو يعتقد أن الخط فكرة سيئة، سيئة لأوروبا، وللولايات المتحدة، إنه من دون شك متعارض مع المصالح الأمنية الأوروبية، ومن شأنه أن يقوض مصالح أوكرانيا وبولندا وعدد من الشركاء والحلفاء». وإذ أكد الوزير الأميركي أنه سيناقش المسألة مع نظيره الألماني هايكو ماس، ذكّر أيضاً بأن القانون الأميركي يحتم على واشنطن فرض عقوبات على الشركات التي تشارك في مشروع «سيل الشمال 2».

بلينكن: تركيا حليف ذو قيمة بالنسبة للولايات المتحدة

وتأتي زيارة بلينكن إلى أوروبا، في حين تبدي الدول الأوروبية، تساؤلات عدة حول مستقبل وجود قواتها في أفغانستان، وسط ضبابية المشهد في هذا البلد واستمرار العنف وتعثر الحوار. من جهته، فإن الاتحاد الأوروبي يتحضر لإمكانية فرض عقوبات على تركيا، نتيجة خلافات معها حول ملفات عدة، على الرغم من الحاجة إلى التصعيد. وأعرب ستولتنبرغ، أمس، إثر لقائه بلينكن، عن قلقه من بعض الخلافات في الرأي مع تركيا، موعلاً على الدور الفعال لـ«الناتو» في «الحد من التوترات شرقي البحر المتوسط»، وعلى «ضرورة استمرار هذا النهج الإيجابي».

شدّد بلينكن على دور حلف شمال الاطلسي في تخفيض التوترات (دوروسون إيديمير/الأناضول)

تصدعات في المعارضة الباكستانية: أي دور للجيش؟

تتصاعد الخلافات داخل «التحالف من اجل الديمقراطية» الباكستاني، الذي يسعى لإسقاط الحكومة، وسط تلميح بعض قيادي التحالف الى دور للمؤسسة العسكرية

اسلام اباد ـ صبغة الله صابر

كان من المفترض أن ينظم «التحالف من أجل الديمقراطية» المعارض في باكستان، الذي يضم 11 حزباً سياسياً ودينياً، مسيرة كبرى واعتصاماً مفتوحاً في العاصمة إسلام آباد في 26 مارس/آذار الحالي، لإسقاط حكومة عمران خان التي تقف معها المؤسسة العسكرية بحزم، كما يُعتقد. غير أنّ ذلك القرار قد تأجّل، وربما يلغى أيضاً، بعد نشوب خلافات بين الأحزاب المشاركة في التحالف، بشأن تقديم استقالات أعضائها من البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية.

وفي 16 مارس الحالي، عقد القياديون في التحالف اجتماعاً في إسلام آباد، للبتّ في قضية الاستقالات، ومراجعة الإجراءات المتخذة من أجل تنظيم المسيرة، لكن ذلك الاجتماع أثبت ما كانت تتحدث عنه الحكومة وما ترغب فيه، وهو وجود خلافات عميقة بين تلك الأحزاب. وكانت تصريحات الرئيس الباكستاني الأسبق، زعيم حزب «الشعب» الباكستاني، آصف زرداري، بمثابة القشة التي فجرت الخلافات، إذ طلب من مريم نواز شريف، زعيمة حزب «الرابطة الإسلامية» جناح نواز شريف، أن يحضر الأخير الذي يعيش في لندن، إلى باكستان، قبل القيام بأي خطوة عملية لإسقاط الحكومة. في المقابل، قالت مريم نواز شريف في الجلسة نفسها، إنّ زرداري عندما يستطيع أن يقدّم ضمانات بألا تمسّ الحكومة شريف بسوء، حينها يمكن أن يفكر الحزب في عودة زعيمه إلى البلاد، مؤكدة أنه لا يمكن أن يتم تسليم شريف إلى من وصفتهم بـ«القتلة والراغبين في الانتقام».

وكانت تصريحات زرداري الحادة، الشرخ الأول في التحالف المعارض للحكومة، تحديداً بين الحزبين الرئيسيين فيه: الرابطة الإسلامية جناح نواز شريف، وحزب «الشعب». أمّا الشرخ الثاني، والذي تم بسببه تأجيل كل ما خطط له التحالف من المسيرة والاعتصام لإسقاط الحكومة، فهو رفض حزب «الشعب» استقالة نوابه من البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية، في الوقت الذي كانت فيه باقي الأحزاب مستعدة لهذه الخطوة قبل الحراك الشعبي الموسّع.

وكانت رؤية حزب «الشعب» تفيد بأنّ الاستقالات لا تقدّم قبل المسيرة، بل لا بدّ من تنظيم هذه الفعالية والاعتصام وتجمّع الحشود في العاصمة، لإرغام رئيس الوزراء على تقديم استقالته، في حين تكون استقالات نواب أحزاب التحالف الخطوة الأخيرة. وفي هذا الإطار، قال القيادي في الحزب، قمر الزمان كائره، أخيراً، إنّ الحزب «لن يتردد ولو للحظة واحدة في تقديم الاستقالات، غير أنّ الخلاف في وجهات النظر بين الأحزاب حول هذه الخطوة هو بشأن التوقيت».

لكن الإعلامي، أظهر بتي، قال في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «المعضلة الأساسية هي أنّ حزب الشعب الباكستاني، بتراس الحكومة المحلية في إقليم السند الجنوبي، وتقديم الاستقالة، يعني أنّ حكومته ستنهار تلقائياً، وحينها سيكون هناك خياران؛ إما إعلان الحكومة المركزية أن حاكم الإقليم سيدير شؤون السند، وإما إجراء انتخابات فرعية. وفي جميع الحالات، ستأتي حكومة الحزب الحاكم، وحينها يخشى حزب الشعب أن تلجأ الحكومة المركزية إلى فتح ملفات قضائية ضد قياديه». وكانت المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشيوخ، التي أجريت في الثالث من مارس الحالي، قد أعطت قوة زائدة للتحالف المعارض، بعد أن فاز مرشح التحالف يوسف رضا جيلاني، رئيس الوزراء الأسبق، بمقعد مهم من خلال التصويت في البرلمان، مقابل وزير الاقتصاد حفيظ شيخ، مرشح الحزب الحاكم، وهو ما أغضب رئيس الوزراء عمران خان. لكن في المرحلة الثانية، التي أجريت في 12 مارس، من أجل انتخاب رئيس مجلس الشيوخ ونائبه، صوّت عدد من نواب الأحزاب المعارضة لصالح مرشح الحزب الحاكم صادق سنجراني ونائبه ميرزا محمد أفريدي، مقابل مرشح حزب «الشعب» و«التحالف من أجل الديمقراطية» يوسف رضا جيلاني ونائبه مولانا غفور حيدري. وعندها اتهمت المعارضة الحكومة بشراء الأصوات. وبعيداً عن أمر الفشل والنجاح في الحصول على منصب رئيس مجلس الشيوخ ونائبه، أحدثت المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشيوخ، شرخاً بين الأحزاب المعارضة، وتحديداً بين الأحزاب الثلاثة: الشعب، الرابطة الإسلامية، وجمعية علماء الإسلام. وإلى الآن تستمر الخلافات بين الحزبين الرئيسيين في التحالف المعارض: الرابطة الإسلامية والشعب، بشأن تعيين رئيس للمعارضة في مجلس الشيوخ. ووفق اتفاق بينهما، فإنّ منصب زعيم المعارضة من نصيب حزب «الرابطة» الذي رشح أعظم تارر، لكن حزب الشعب لم يرضَ بالتصويت لصالحه، ليبقى الخلاف قائماً.

كلّ من يراقب السياسة الباكستانية عن كثب، يعرف جيداً أنّ المؤسسة العسكرية تؤدي أدواراً متعددة من وراء الكواليس، ولا شك في أنها تقف إلى جانب الحكومة الحالية، وتحديداً رئيس الوزراء عمران خان، المقرّب منها، وفق ما يعتقد العديد من المراقبين. وتتهم المعارضة المؤسسة العسكرية بأنها كان لها دور في حصول الحزب الحاكم على أصوات كافية لنجاح مرشحه لمنصب رئيس مجلس الشيوخ صادق سنجراني ونائبه أفريدي. ولم تكتفِ المعارضة بهذا، بل كانت هناك تلميحات من خلال تصريحات قياديين فيها، تؤكد أنّ المؤسسة العسكرية تسعى لإحداث شرخ وتصدع في صفها.

في السياق، قال زعيم التحالف، وهو زعيم «جمعية علماء الإسلام»، المولوي فضل الرحمن، في تصريح له في 20 مارس الحالي، إنّ «هناك من يتآمر على وحدة الصف، فيما هناك مساعٍ لتشتيت المعارضة، ولكن نحاول أن لا يحدث ذلك، وكل تلك المساعي لن تتكلل بالنجاح». وسبق أن قال المولوي فضل إنّ على المؤسسة العسكرية أن تثبت أنها محايدة.

تصريحات زرداري كانت الشرخ الأول في تحالف المعارضة

خلال مسيرة للمعارضة في إسلام اباد، يناير الماضي (محمد اوغورلو/ الأناضول)

ومع أن القادة في التحالف يؤكدون أنّ الأخير قائم، وسيظلّ يعمل من أجل إسقاط حكومة خان، غير أنّ المعارفين بتاريخ الصراعات بين حزبي «الشعب» و«الرابطة الإسلامية»، لا يستبعدون تفكك التحالف قريباً، لا سيما وقد بدأ تبادل الاتهامات بينهما بشأن التخلف عن الوعود، بعد تردد حزب «الشعب» في تقديم استقالات نوابه من البرلمان المركزي والبرلمانات الإقليمية. أما عن إسقاط الحكومة، فيرى بعض المراقبين أن ذلك أمر بعيد المنال. وفي السياق، قال الصحافي حميد الله عابد، لـ«العربي الجديد»، إنه «في الماضي، لم تستطع كل تحركات الأحزاب التي يضمها التحالف من أجل الديمقراطية، الحصول على نتيجة ملموسة باتجاه هذا الهدف، وأبرز مثال المسيرة الكبرى التي نظمتها جمعية علماء الإسلام العام الماضي، والتي فشلت. وبالتالي، لا يُتوقع أولاً أن يستمر هذا التحالف لفترة طويلة، كما لا يُتوقع إسقاط الحكومة، خصوصاً أنّ المؤسسة العسكرية لن ترضى بذلك، نظراً لما تشهده المنطقة من تطورات حساسة».

تحدي الشعبية والعلاقات الخارجية

مؤتمر «العدالة والتنمية» التركي

تحضر الملفات الداخلية والخارجية على طاولة حزب «العدالة والتنمية» التركي الذي يعقد مؤتمره العام اليوم الأربعاء، في ظل تحديات كبيرة تواجهه

إسطنبول ـ **جابر عمر**

في ظل تحديات داخلية وخارجية كبيرة، وفي وقت تعيش تركيا مرحلة حساسة تتعلق بالتطورات المحلية والإقليمية والدولية المتعددة، يعقد حزب «العدالة والتنمية» الحاكم منذ 19 عاماً، مؤتمره العام السابع، اليوم الأربعاء، بأهداف كبيرة، تبدأ بتحقيق إصلاحات وتغييرات داخل الحزب تحضيراً للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في العام 2023، بعد سلسلة من الهزات والاستقالات من صفوفه أخيراً، وتصل إلى محاولة فتح صفحة جديدة مع دول الإقليم والقوى العالمية، تحت شعار «أمان واستقرار من أجل تركيا».

وفي وقت تسعى أنقرة لرأب الصدع في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومع دول عربية وعلى رأسها مصر، وفي ظل إدارة جديدة في الولايات المتحدة بدت علاقتها متوترة منذ تسلمها الحكم مع أنقرة، ومع تشابك الملفات الداخلية والخارجية في قضايا عديدة، لعل أبرزها الانعكاسات على العملة الوطنية، تتجه الأنظار إلى صالة أنقرة الرياضية التي ستحتضن المؤتمر العام بمشاركة رئيس البلاد والحزب رجب طيب أردوغان، وحضور ممثلين عن 11 حزباً سياسياً وُجهت لهم الدعوات. ويُعقد المؤتمر في ظرف استثنائي بظل انتشار جائحة كورونا، وهو ما أثار انتقادات من المعارضة التي تحدثت عن تناقض بين إجراءات الحكومة لمواجهة الوباء، وبين الإصرار على عقد المؤتمر بحضور كبير للمندوبين. وبينما امتنع الحزب عن دعوة ضيوف من خارج البلاد كما جرت العادة، واكتفى بدعوة عدد محدود من ممثلي المنظمات المدنية وذوي الضحايا وقدامى المحاربين، فإن المؤتمر سيشهد مشاركة 1560 مندوباً سيدلون بأصواتهم في عملية الاقتراع لاختيار رئيس الحزب خلال المؤتمر العام، ومن المنتظر تجديد الثقة بأردوغان.

ويُنتظر أن يعلن الحزب عن كوادره الجديدة خلال المؤتمر، ويكشف عن خريطة طريق للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة عام 2023، حسب ما أعلنه أردوغان في تصريح له الأسبوع الماضي، قائلاً إن خطابة في المؤتمر سيكون بمثابة برنامج عمل للانتخابات المقبلة، داعياً للاستماع إلى كلمته التي ستحدد الكثير من المعايير، خصوصاً أن الفترة السابقة شهدت إعلان أردوغان عن خطتين للإصلاح في مجالي حقوق الإنسان والاقتصاد، وفي وقت تسعى أنقرة لرأب الصدع في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومع دول عربية.

وقالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن الهدف الرئيسي للحزب في المؤتمر سيكون توجيه رسائل طمأنة للداخل والخارج حول الاستقرار، مضيفة أن التغيير المرتقب سيكون واسعاً وسيشمل ما لا يقل عن 50 في المائة من الكوادر الحزبية التي يعتبر أردوغان أنها ترهلت، وساهمت في تراجع أصوات الحزب في الانتخابات المحلية الأخيرة. وأظهرت استطلاعات الرأي تراجع التأييد الشعبي للحزب، مما دفعه للبحث عن حلفاء جدد يوفرون له الأغلبية الكافية، بعدما عانى من انشقاقات، واجتمعت المعارضة على هدف إسقاط حكم أردوغان.

وشهدت مؤتمرات «العدالة والتنمية» التي عُقدت على مستوى الولايات تغييرات كبيرة وصلت إلى 70 في المائة، بحسب ما أعلنه نائب أردوغان في الحزب نعمان قورطولموش في وقت سابق. وأوضحت المصادر أن أردوغان سيزج في إدارة الحزب الجديدة، أسماء وشخصيات لها ثقل في الميدان، وسيسحب وزراء إلى قيادة الحزب، وليس من المستغرب أن يلجأ الحزب أيضاً إلى شخصيات مقربة من الفئات المحافظة والقومية، أو التي تنتسب لتيار «الرأي الوطني» الذي أسسه الزعيم الراحل نجم الدين أربكان، بهدف تقوية صفوف الحزب وتدعيمه شعبياً.

كما أن التغييرات ستطاول شكل النظام الرئاسي عبر القيام بتعديلات وزارية. وقال نائب رئيس «العدالة والتنمية»، ماهر أونال، في حديث تلفزيوني أمس، إن أردوغان سيجري تغييرات في الحكومة،

يُتوقع أن يجدد المجتمعون الثقة بأردوغان رئيساً للحزب (الأناضول)

ضمن القرارات التي يعتزم الحزب اتخاذها في مؤتمره العام. وأضاف: «عند الحديث عن التغييرات فمن المؤكد أنها ستكون في النظام أيضاً، وليس في الحزب فحسب، فإن الرئيس يعمل مع فريق عمله على تغيير جديد سنراه خلال الأيام المقبلة». وأوضح أونال أنه «من الوارد أن يزيد عدد أعضاء مجلس قيادة الحزب».

وسيكون موضوع كتابة دستور جديد للبلاد حاضراً في الاجتماعات، إضافة إلى خطة الإصلاحات على الصعيد الداخلي. ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار في عمل المصرف المركزي ستكون من أبرز بنود أجندة الاجتماع، إضافة إلى قرار السلطات الانسحاب من اتفاقية إسطنبول لمكافحة العنف ضد المرأة والذي أدى إلى ردود فعل كبيرة وقسّم المجتمع التركي، بالإضافة إلى الترتيبات السياسية الجديدة، كتأسيس الأحزاب والتحالفات الجديدة،

> سيعلن الحزب عن خريطة طريق للانتخابات المقررة عام 2023

وهنا سيتم حسم الاصطفاف الذي يرغب به أردوغان والتموضع في الانتخابات المقبلة.

أما على الصعيد الخارجي، فسيكون ملف إصلاح العلاقات مع الدول الخارجية الأبرز، إضافة إلى الاستراتيجية التركية الخارجية في ليبيا وسورية ووسط آسيا، والعلاقات مع العراق ودول الجوار، والصراع شرقي المتوسط، والمشاورات مع اليونان والاتحاد الأوروبي، والعلاقة مع إدارة جو بايدن، ومع روسيا. ويتزامن المؤتمر مع انعقاد قمة زعماء دول الاتحاد الأوروبي التي أرجأت موضوع العقوبات على تركيا، وبالتالي ستكون العيون الأوروبية موجهة نحو هذا الاجتماع.

وعن الجديد المتوقع في المؤتمر، قال أستاذ القانون والعلاقات الدولية سمير صالحة، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «الجديد فيه هو شعار التغيير والرغبة الحقيقية بترجمة هذا الشعار على الأرض لجهة التغيير الجدي في القيادات والكوادر الرئيسية، وفي آلية العمل الحزبي وإعادة تنظيم العلاقة بين القيادة والقواعد والكوادر، لأنها كانت مشكلة أثرت على أصوات الحزب في الانتخابات البلدية الأخيرة»، مضيفاً أن «الحزب يريد القول إنه جدد نفسه بالاستعداد لمرحلة 2023 ورغبته بالبقاء في السلطة». وأشار صالحة إلى قلق الحزب من استطلاعات الرأي حول اصطفاف قوى المعارضة والتي تُظهر قدرتها على الدخول في منافسة حقيقية في الانتخابات المقبلة مع «العدالة والتنمية» وحليفه «الحركة القومية»، إضافة إلى تحدي إعادة برمجة العمل في الملفات العديدة التي أشار إليها الحزب في تصريحاته ومواقفه التي صدرت عن قادته وأردوغان. أما على الصعيد الخارجي، فرأى أن «الحزب يدرك أهمية إعادة صياغة الخطاب الموجّه للخارج واعتماد منهجية جديدة في العلاقة باعتباره الحزب الحاكم». ولفت صالحة إلى أن الحزب يريد الاستفادة من إعادة تموضع حقيقية، كما أن الإصلاح داخله مهم بعد الانشقاقات وخروج قيادات من صفوفه.

من جهته، توقع الباحث في مركز ابن خلدون للدراسات في جامعة قطر، المختص بالشأن التركي علي باكير، في حديث مع «العربي الجديد»، «أن يكون الاقتصاد على رأس قائمة التحديات الداخلية التي من المفترض مناقشتها، والتحضير لمسار ما بعد كورونا، بالإضافة إلى بحث مقترح وضع دستور جديد للبلاد في ظل الحديث الدائم لدى البعض عن إمكانية إجراء انتخابات مبكرة، وهو الأمر الذي لا أعتقد أنه سيحصل الآن». وعلى صعيد الملفات الخارجية، لفت باكير إلى أن العلاقة مع الولايات المتحدة تبقى أولوية، لا سيما بالنسبة إلى التحديات التي تفرضها في ما يتعلق بعلاقة أنقرة باللاعبين الدوليين ودورها الإقليمي، مشيراً إلى أن «المؤتمر يأتي في مرحلة حساسة داخلياً وخارجياً للجانب التركي، والحزب يتفاعل مع الدعوات التي أطلقها رئيسه لإجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب للتحديات، في ظل تراجع شعبية الحزب في السنوات القليلة الماضية والحاجة إلى وجود تغيير إيجابي، لكن هذه الدعوات حملت معها أيضاً بعض المؤشرات المتضاربة كان آخرها إقالة حاكم المصرف المركزي». وختم بالقول: «هناك تحديات أيضاً تتعلق بترتيبات الحزب الداخلية، وهو أمر لا يجري النقاش حوله في العادة على الرغم من أهميته القصوى»، أما التوقعات «فترتبط بمدى قدرة قيادة الحزب على تنفيذ وعودها وتجاوز التحديات الحالية، ولا أعتقد أن وضع القرارات موضع التنفيذ سيكون بالأمر السهل كما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمن».